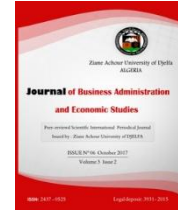




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

مقاربة اقتصادية لوضعية ومكانة التجارة الخارجية في الجزائر ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو An economic approach to the policy of diversifying exports in Algeria within the plans for economic recovery (2000-2004) and support for growth (2012-2005)

ملال شرف الدين، Mellal Charaf Eddine¹ *، mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

¹ أستاذ محاضر أ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خنشلة (الجزائر)

ملخص	تاريخ الإرسال: 2023/10/05	تاريخ القبول: 2025/11/28	تاريخ النشر: 2026/06/02
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم وتحليل وضعية سياسة تنويع الصادرات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والاستثمارات العمومية بهدف الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، وإعادة بعث وتأهيل الجهاز الإنتاجي وتنويع الصادرات خارج المحروقات، من خلال الوقوف على أهم محطات السياسة التجارية الجزائرية كمقاربة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، وفق إشكالية تمثلت في ما محل سياسة تنويع الصادرات في الجزائر ضمن المخططات التنموية، وقد تبين من خلال نتائج هذه الدراسة بأن محل قطاع التجارة الخارجية ضمن هذه المخططات، لم يكن لها أثر واهتمام واضح في إطار برامج الانفاق المالي، وأن فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن لها حيز وأثر ضمن المخططات.			
الكلمات المفتاحية			

تصنيف JEL: E56 ؛ F18 ؛ O49 ؛ Q59

Abstract	Keywords
This research paper aims to evaluate and analyze the status of the export diversification policy within the economic recovery program and the program to support growth and public investments with the aim of a qualitative shift in economic growth rates, reviving and rehabilitating the productive system and diversifying exports outside of hydrocarbons, by identifying the most important stations of the Algerian trade policy as an approach to the recovery program. Economic (2020-2024), according to a problem represented in the place of the export diversification policy in Algeria within development plans, and it was shown through the results of this study that the place of the foreign trade sector within these plans, had no clear impact and interest within the framework of financial spending programs, The effectiveness of the policy of exiting the circle of fuel exports and economic diversification had no scope and impact within the plans.	export diversification ; foreign trade ; economic recovery; growth ; hydrocarbon ;

JEL Classification Codes : E56 ; F18 ; O49 ; Q59

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

1. مقدمة:

لعل من الخصائص الهامة للاقتصاد العالمي المعاصر، هو تزايد دور المؤسسات العالمية في إدارة هذا الاقتصاد، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم الدول إليها، مما عزز من دورها في توحيد الاقتصاد العالمي، بحيث لا تستطيع أي دولة البقاء في معزل عنه، لأن جزءا من النشاط الاقتصادي لأي دولة أصبح مرتبط باقتصاديات الدول الأخرى تجاريا وإنتاجيا، فتجاريا يتجسد في أهمية تصريف المنتجات الزائدة عن السوق المحلي إلى أسواق الدول الأخرى من أجل تحقيق الأرباح، وإنتاجيا يتطلب جلب عوامل وعناصر إنتاجية خارجية من أجل إتمام النشاط الإنتاجي، وبالتالي فإن إزالة الحواجز وتسهيل تدفق السلع والخدمات والاستثمارات بين أسواق الدول في إطار التحرير التجاري أصبح بنذا ضروريا لنمو أي اقتصاد وتحقيق المداخل الناتجة عن التوسع التجاري.

ومن جهة أخرى فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينيات، وفي ظل المساعدات والقروض الممنوحة من طرف الهيئات الدولية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها دور في توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية، المالية والتجارية والتي من بين أهدافها هو تحرير التجارة الخارجية الجزائرية للاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الخارجية، وضعت الجزائر عدة برامج وخطط من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي في الأجل القصير، والتي من أهمها برنامج أو سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) وبرنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمارات العمومية (2005-2012) التي تعد من أهم برامج الانفاق المالي من أجل الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، من خلال دفع وتأهيل إنتاجية العديد من القطاعات الاقتصادية، لذلك جاءت هذه الدراسة كمقاربة من أجل الوقوف على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ضمن هذه المخططات الإشكالية:

"ما محل سياسة تنويع الصادرات في الجزائر ضمن المخططات التنموية؟".

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي درجة تنافسية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ماهي معالم المخططات التنموية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

الوقوف على مدى اهتمام السلطات الجزائرية بسياسة التنويع الاقتصادي من خلال سياسات تنويع الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

- تبيان أهمية تنويع الصادرات كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر وتجنب الأزمات الاقتصادية.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية تمثلت في:

II. لمحة لواقع التجارة الخارجية للجزائر قبل سنة 1990:

تميزت الجزائر بعد الاستقلال بوضع اقتصادي يعتمد كليا على الخارج وتحديدًا على فرنسا، وقد تزايد هذا الاعتماد نتيجة عدم امتلاك الجزائر للمقومات الأساسية الضرورية لتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة وسياساتها التجارية بصفة خاصة،

زيادة عن كونها تعتمد على مداخل المحروقات التي ساهمت في تعميق حالة سكون الاقتصاد الجزائري، غير أن هذه الوضعية لم تمنع من تسجيل أهم المحطات المتعلقة بتوجهات الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

1. مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية 1962-1969:

هذه المرحلة هي مرحلة بعد الاستقلال مباشرة، تميزت باقتصاد تابع كلياً لفرنسا، نظراً لافتقار الجزائر للصناعات الأساسية بغض النظر عن بعض الصناعات التحويلية ذات الطابع الحرفي، وأن 80 % من النشاطات الصناعية والزراعية تابعة للمستعمر، وأن الهياكل القاعدية المساعدة على تسريع العمليات الإنتاجية وتحسين أداؤها، والمتمثلة في الطرق المعبدة 10000 كم، و 4300 كم من السكك الحديدية، 20 مطار، تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية (مفتاح، 2004)، وأن إعلان الاستقلال أدى إلى مغادرة ما يقرب من مليون إطار تقني أوروبي الجزائر، محملين بمدخراتهم ورؤوس أموالهم، الأمر الذي جعل من الجزائر دولة عاجزة على إدارة اقتصادها.

إلا أن هذه الأوضاع الصعبة لم تمنع الجزائر من اعتماد جملة من القوانين والإجراءات حاولت من خلالها التحكم في اقتصادها، وتنظيم التجارة الخارجية، بحيث تمثلت في (دليلة، 2018):

- أ. الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر استقراراً في أسعار الصرف خلال هذه الفترة؛
- ب. عنوان الرسوم الجمركية: بحيث تم استحداث تعريفات جمركية جديدة وتنويعها بما يتماشى مع احتياجاتها بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعات التحويلية وزيادة مداخل الخزينة؛
- ت. نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء: عمدت الحكومة الجزائرية على تطبيق نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء تستند على مجموعة من الرسوم التنفيذية، سمحت للسلطات بالرقابة على التجارة الخارجية بغية (شقيقب، 2006):

- إعادة توجيه الواردات؛
 - خفض فاتورة الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛
 - حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.
- وبالرغم من هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت تتراوح بين الفائض والعجز، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (01): يوضح تطور الصادرات والواردات للجزائر من 1963 إلى 1966.

الوحدة: مليون دج

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الواردات	2887	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الصادرات	3610	3589	3146	3070	3572	4098	4611
الميزان التجاري	723	118	168 -	84 -	418	75	370 -

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص ص: 02-03.

فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964، فقد عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة قدرت بـ 168 مليون دج، ويرجع سبب العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى حوالي 3146 مليون دج، بعد أن

كانت قيمتها سنتي 1963 و 1964 على التوالي 3610 و 3589 مليون دج، وقد تمثلت أغلب الصادرات لهذه الفترة في المواد الغذائية (للإحصاء، 1962-2011)، وهذا ما يظهره الجدول رقم (02) هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الجدول رقم (02) يوضح تركيز الاقتصاد الوطني في منطقة واحدة، تمثلت في التبعية لفرنسا، هذا ما يؤكد التبعية المطلقة للاقتصاد الوطني للاقتصاد الفرنسي نظرا لعدة أسباب كنا تطرقنا إليها في تمهيد المطلب أعلاه، بحيث سجلت أكبر حجم للواردات من فرنسا بقيمة تقدر بـ 2449 مليون دج، من مجموع الواردات المقدرة بـ 3471 مليون دج في سنة 1964، أي بنسبة تقدر بـ 70 % (للإحصاء، 1962-2011).

جدول رقم (02): الواردات الجزائرية حسب المنطقة من 1964 إلى 1966.

لوحة: مليون دج

1966	1965	1964	
2167	2330	2449	فرنسا
81	169	188	دول من منطقة الفرنك
906	815	834	دول خارج منطقة الفرنك
3154	3314	3471	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص: 02.

كما أن أكبر عجز خلال هذه المرحلة سجل في سنة 1969 بقيمة تقدر بـ 370 مليون دج، نتيجة الزيادة في قيمة الواردات، بحيث سجلت 4981 مليون دج مقابل 4611 مليون دج للصادرات وأن أغلب الواردات تمثلت في سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة التي كانت ضرورية لتلبية احتياجات البلاد في تلك الفترة، لذلك نجد أنه في نفس السنة كانت قيمة واردات التموين الصناعي بلغت 1047 مليون دج.

ولعل العامل الآخر الذي زاد من تعميق العجز في نفس الفترة هو تراجع صادرات المواد الغذائية ابتداء من سنة 1965 نظرا لتأميم الأراضي الزراعية، وأيضاً متطلبات المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي كان يهدف إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية، بحيث أعطيت الأفضلية إلى إنشاء الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات وكذا التحضير للمخططات اللاحقة، وبالرجوع للإحصائيات في تلك الفترة نجد تطور واردات الآلات والسلع التجهيزية خلال السنوات 1967-1968-1969 حيث سجلت على التوالي القيم 546 مليون دج، 1036 مليون دج، 1180 مليون دج.

2. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989:

كان يطلق على هذه المرحلة، بمرحلة الاقتصاد الإداري المخطط، نظرا لأن الاقتصاد يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه والمركزي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع القطاعات، وما يؤكد ذلك هو:

- ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، بحيث شرعت في إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بتأميم الميادين الصناعية، المالية وقرارات تخصيص الاستثمارات وتمويلها وكذا احتكار التجارة الخارجية (مفتاح، 2004).
- اعتماد أسلوب التخطيط عن طريق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، بهدف تعزيز الاستقلال الاقتصادي وجعل التصنيع من أهم العوامل الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية، لذلك اتجهت السلطات سنة 1971 إلى إقرار مجموعة من القوانين والإجراءات تتمحور في خدمة الإنتاج الصناعي ترتب عليها احتكار التجارة الخارجية

من طرف المؤسسات العمومية، بدافع إنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، حتى ظهر هناك نوعين من الاحتكارات هما :

أ. **الاحتكار الرسمي**: يمنح للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها، بهدف استعمال المستوردات لتشغيل المؤسسة وليس للمتاجرة بها؛

ب. **الإحتكار بالتأشيرة**: ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة العمومية عن توفيرها لفائدة زبائنها، مما استدعى بها منح امتياز للمستوردين سواء عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر من أجل جلب هذه السلع.

ثم تأتي مرحلة التنمية اللامركزية أو التوازنية (1980-1989)، بهدف مراجعة استراتيجيات التنمية والاتجاه نحو الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، أين عرفت انجاز مخططين تنمويين هما:

المخطط الخماسي الأول (1980-1984): جاء هذا المخطط التنموي من أجل محاولة إعادة التوازن الاقتصادي الناتج عن تركيز السلطات الجزائرية على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة.

ولقد تزامن هذه المخطط مع مجموعة من الإجراءات، تمثلت في (سكينة، 2013):

أ. التحول إلى اللامركزية في التخطيط (المؤسسات، الولايات، البلديات) من أجل النجاعة والفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛

ب. تقسيم المؤسسات العمومية إلى مؤسسات صغيرة حتى يمكن التحكم في تسييرها؛

ت. إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي الاستقلالية في التسيير.

ث. أما فيما يخص التجارة الخارجية فإن حيثيات هذه الفترة قد أعطت أولوية لترقية الصادرات خارج المحروقات، كان من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات في هذا الشأن هو تقليل الصادرات البترولية، وإضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

بعد فشل الإصلاحات التي شرعت الدولة فيها بداية الثمانينات وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، أدت إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من نظام التخطيط الموجه، لذلك سعت السلطات من خلال البرنامج التنموي لاتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

أ. إقبال السلطات العمومية على التعامل مع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

ب. عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تثبيت أدت إلى برامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة ديونها الخارجية؛

ت. تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية؛

ث. إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد من الباطن؛

ج. العمل على توفير مناصب الشغل؛

ح. توسيع وتنظيم الاستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن، وشارك الخواص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين؛

خ. تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49 % من رأس مال الشركة.

كما وضعت الدولة الجزائرية تحفيزات حقيقية تمثلت في التشجيع الضريبي في سنة 1986، كان أهمها:

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص؛

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 05 سنوات.

وقد تعدى الأمر مستوى الإعفاء، ليصل إلى التشجيع عن طريق التأمين، بحيث أصبحت المؤسسات تتحمل من

10 إلى 20 % من مخاطر التصدير، على أن تتحمل الشركة الوطنية للتأمين بنسبة تتراوح من 80 إلى 90 % إضافة إلى التشجيعات والإعفاءات، وقد سطرت الدولة تسهيلات جبائية أخرى مست كل من:

✓ الرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

✓ الرسم الوحيد على الإنتاج؛

✓ العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المخصصة لإعادة التصدير؛

✓ الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي بالعملة الصعبة وهذا لجلب العملة الصعبة

3. التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية تقلبات من حيث الإجراءات المتخذة لإدارتها خلال ثلاثة عقود التي تلت الاستقلال، نتيجة التقلبات بين فترات الرخاء وفترات تراجع المداخيل، لذلك تراوحت بين التبعية والإحتكار إلا أن وقعت في أزمة 1986 المتمثلة في تراجع أسعار البترول والتي لم تستطع الدولة الصمود أمام أزمة الديون الخارجية، الأمر الذي جعل من الضرورة والحتمية للجوء لصندوق النقد الدولي، بهدف معالجة الاختلالات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية التي تصب في تحقيق التوازن الاقتصادي (حفيظ، 2012).

أ. التجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية 1990-1994.

نتيجة أزمة المديونية الخانقة التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، والتي سببتها تراجع حصيلة المحروقات (تهاوي الأسعار)، إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية¹ (السلام، 2005)، مما خلفت عجزا ماليا وتراجعا في إيرادات ميزانية الدولة، تعدت إلى العجز في تمويل المشاريع الاستراتيجية، لذلك كان رد فعل صانعي القرار في الجزائر هو الذهاب نحو الإصلاحات الاقتصادية لكل القطاعات على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومن جهة أخرى فإنه هناك أسباب وعوامل أخرى دفعت للتعجيل بعمليات الإصلاح يمكن حصرها في (محمد، 2017):

1. ضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة من الناحية التكنولوجية وأن هذا العامل يستدعي الاندماج في الاقتصادي العالمي، وبالتالي إصلاح وتكييف السياسات والإجراءات الخارجية بما يتوافق مع سياسات الدول الأخرى والمؤسسات الدولية؛

2. التوجه إلى استقلالية المؤسسات ثم الخصخصة والشراكة الاقتصادية من أجل تجنب التطهير المالي. غير أن هذه الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات (1986-1989) لم تمكن الدولة الجزائرية من معالجة الاختلالات الاقتصادية وأنقلاها آجال استحقاق الديون، فكان لا خيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي" التي تعد المنظمات الدولية الطرف الرئيسي فيها، ونخص بالذكر صندوق النقد الدولي.

والذي بدأ دوره يتعاضد في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهد فيه بأن الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، والذي خصص له حيز كبير في هذه الإصلاحات هي:

1. برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال (89-91)، (اتفاق الاستعداد الائتماني):

قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي باعتماد برنامجين مدعمن من قبل صندوق النقد الدولي، وتضمن تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف وبالتالي تخفيض قيمة العملة، إلى جانب تطبيق إجراءات بخصوص تحرير التجارة الخارجية بحيث تمثل هذين البرنامجين في (محمد، 2017):

الاتفاق الأول Stand by (30 ماي 1989): في إطار هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155,7 مليون دولار للجزائر شريطة التزامها بتنفيذ مجموعة من الشروط كان من بينها:

- إتباع سياسة نقدية صارمة وأكثر تقيدا.
- تحرير الأسعار.

الاتفاق الثاني (اتفاق الاستعداد الائتماني) 03 جوان 1991: نتيجة عدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين، لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، فتحصلت بموجب الاتفاق الثاني على 400 مليون دولار وفق أربع دفعات، وفي نفس الوقت تحصلت على قرض بقيمة 350 مليون دولار من البنك الدولي من أجل التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وقد تضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:

- لـ تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- لـ إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية؛
- لـ تخفيض قيمة العملة الوطنية (تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية)؛
- لـ تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها؛
- لـ إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة؛
- لـ تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود عليها وتمكين القطاع الخاص من المشاركة فيها؛

لـ إصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط؛

لـ تخفيض النفقات العمومية وخصوصة المؤسسات العمومية.

كما أن الضغوطات الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) والخارجية (الديون) وفي ظل تراجع مقومات أركان الدولة، أصبح من اللازم إستجابة السلطات بتقديم أو إبداء رد فعل يتجاوب مع جميع الأطراف تتمثل في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي من أجل محاولة تجاوز الأزمة لذلك بات أمام صانعي القرار في الجزائر البحث عن إجراءات التصحيح الهيكلي في إطار الديون الممنوحة وفي إطار الاستعداد الائتماني الثاني، بحيث قامت الحكومة بوضع برامج تمثلت في (محمد، 2017):

برنامج الحكومة الأول سنة 1991: ويشمل:

✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛

✓ تنظيم السوق المالي وذلك بإنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة؛

✓ وضع استراتيجية تهدف إلى إشراك القطاعين العام والخاص.

برنامج الحكومة الثاني خلال الفترة (1992-1993): وتكمن نتائجه في:

✓ تراجع متوسط الاستهلاك الفردي بنسبة قدرت بـ 20 %؛

✓ ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك بما يقارب 30 %؛

✓ ارتفاع حجم البطالة.

2. برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال (93-94):

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي بهدف تحقيق التوازنات الكبرى، أهمها:

✓ تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية والحد من دعم معظم السلع الأساسية؛

✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة قدرت بـ 50 %؛

✓ إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (استقلالية المؤسسات، والخصوصية....)؛

✓ وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93.

4. الإصلاحات في إطار التعديل الهيكلي 1995-1998:

يتمثل هذا الإصلاح في برنامج قدم للجزائر، يندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995 بعد أن تم التقارب من أجل إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم وإعداد برنامج نموذجي، سمح للجزائر بالاستفادة من قرض قدر بـ 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط، ويتم التسديد في مدة 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة (شهرة، 2014).

ويعادل هذا القرض نسبة تقدر بـ 127.8% من حصة الجزائر في الصندوق، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم هذا القرض، مقابل الاتفاق على جملة من المحاور الكبرى والمتمثلة في (السلام، 2005):

- أ. إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب صرف ابتداء من جانفي 1996؛
 - ب. تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 % كحد أقصى؛
 - ت. زيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي وإعادة النظر في دعم أسعار الفلاحة؛
 - ث. ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة؛
 - ج. إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي ووضع نظام التأمين والبطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة (زقير، 2018).
- لذلك نجد أنه من بين نتائج هذا البرنامج ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية إلى ما يقارب 200 % بين سنتي (1994-1996) تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت مدعمة قبل سنة 1994.
- ويرى صندوق النقد الدولي بأن أغلب الدول التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطريقة حكومية وتحكمية لا تعكس حالة السوق لذا يشترط صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والموازية ويرجع ذلك إلا أن عملية التخفيض تسهم في دفع حركة الصادرات والواردات وكذلك تدفق رؤوس الأموال والتحويل الخارجية، مع تسقيف قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية

III. الطريقة والإجراءات:

سيتم في هذا العنصر استخدام دراسة تحليلية معمقة للمتغيرات التي توضح مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو والاستثمارات العمومية بالإضافة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

1. مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 وبرنامج دعم النمو والاستثمارات

العمومية 2005-2012.

انطلاقا من سنة 2000 استعادت الدولة دورها الاقتصادي نتيجة وضوح اتجاه سوق النفط العالمي، الأمر الذي مكن الدولة من تخطيط برامج استثمارية طويلة المدى، خصصت لها موارد مالية كبيرة، بحيث أدرجت ضمن مخططات تنموية موسعة نتيجة تراجع عبء المديونية، وذلك يرجع للتحسن المستمر في أسعار البترول

أ. مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

يعد برنامج أو سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل السياسة المالية المبنية على الانفاق العام، والتي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في الأجل القصير.

لذلك يعتبر مخطط الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2000-2004)، أحد أهم برامج الانفاق المالي للدولة الجزائرية من أجل الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، بحيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري، ويعادل بالتقريب 7 مليار دولار موزعة على فترة 4 سنوات (محمد م.، 2015)، كالآتي:

جدول رقم (03): توزيع المبالغ المالية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2004.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2001	2002	2003	2004
المبلغ	205	185,9	113,2	20,5

المصدر: زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 152. وأن من بين الأهداف الأساسية لهذا البرنامج (2000-2004) هو الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، ولقد سمح بتحقيق استقرار للاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003، أين سجل نسبة نمو قدرت بـ 7 % وقد صاحب ذلك جملة من البرامج لفائدة عدة قطاعات (ضيف، 2012)، يمكن التطرق لكل قطاع من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع (2001-2004).

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	13.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: كريمة حبيب، عادل زقير، إشكالية تنوع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2018، ص: 113.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن برنامج الإنعاش الاقتصادي يركز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بحيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دج، أي بنسبة قدرت بـ 40 %، يليها الاهتمام بمحور التنمية المحلية والبشرية، أين قدرت قيمة الإنفاق عليه بـ 204.2 مليار دج، أي بنسبة 38.8 %.

ولعل الهدف من تخصيص الإنفاق لهذه القطاعات في هذا البرنامج، هو إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس التنوع الاقتصادي وتكوين الثروة، خاصة وأن المزيد من الإنفاق يسهم في تحسين القدرة الشرائية.

أما بالنسبة لمحل قطاع التجارة الخارجية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالرجوع لتوزيع الإنفاق على القطاعات وكذا من خلال تحليل للميزان التجاري للفترة السابقة لسنة 2000، فإنه يمكن القول بأن برامج الإنفاق العام التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح ودقيق على التجارة الخارجية الجزائرية، بل وجدنا تغير واضح تمثل في ارتفاع قيمة صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وعليه يمكن أن نستنتج بأن حتى فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن له أثر ضمن البرنامج.

ب. مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمارات العمومية 2005-2012.

بعد انقضاء فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي عززت السلطات الجزائرية الاقتصاد الوطني ببرنامج آخر، أطلق عليه برنامج "دعم النمو" خصص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دج، وذلك من أجل استكمال مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، خاصة وأن النمو الاقتصادي شهد تحسن نتيجة المبادرة التي تبنتها في البرنامج السابق، فعمدت على مواصلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، والجدول التالي يوضح بعض المبالغ المخصصة لمجموعة من القطاعات في هذا البرنامج التكميلي.

جدول رقم (05): بعض المبالغ المخصصة للاستثمارات المختلفة لبرنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009).

القطاعات	الغلاف المالي (مليار دج)
برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	1.908.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703.10
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9
لـ التجارة	2.0
برنامج التكنولوجيا الجديدة	50.0

المصدر: ساعد محمد، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

من الجدول أعلاه يمكننا تحديد مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالتجارة الخارجية خلال فترة البرنامج (2005-2009)، بحيث نجد بأن الدولة خصصت مبلغ 203.9 مليار دج من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، خصص منها 50 مليار دج لقطاع التجارة بصفة عامة، وهو مبلغ غير كاف مقارنة بما وجهه للقطاعات الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن الدولة الجزائرية لم تمنح اهتماماتها لقطاع التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو. ويرجع ذلك إلى أن الدولة اعتمدت على سياسة مالية توسعية خاصة في جانب الانفاق الاستثماري العمومي، وأن استراتيجية النمو الاقتصادي التي اعتمدت عليها عن طريق دعم المستوى الداخلي من خلال البرامج التنموية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خاصة وأننا لاحظنا تخصيص أغلفة مالية كبيرة لقطاعي البناء والاشغال العمومية والخدمات.

IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

- من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية تمثلت في مرحلة الحماية ومرحلة الانفتاح المحدود والحتمي بتوجيهات المؤسسات الدولية ثم مرحلة البحث عن التحرير والانفتاح التجاري، كما أن آليات وسبل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر تتمثل في:
- الإصلاحات القانونية للتجارة الخارجية: وذلك بوضع جملة من القوانين والإجراءات تهدف إلى تشجيع التبادل الدولي عن طريق تحويل نظام التجارة الخارجية باتجاه الحياد، بمعنى عدم انحياز الدولة بسياسات تفضيلية اتجاه الواردات.
1. الإصلاحات المؤسسية للتجارة الخارجية: استحداث مؤسسات تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية عن طريق تقليل العراقيل التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات، وتساهم في وضع الأدوات والأسس التنظيمية والهيكلية المتعلقة بتسهيل انسياب التجارة الخارجية.
 2. إصلاح نظام الصرف: الذي يعد من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي لدى صندوق النقد الدولي، خاصة وأن تسوية سعر الصرف يسمح بحرية دخول العملة الصعبة من أجل تمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد وجعلها في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص.
 3. تعديل النظام الجمركي: تكييف القوانين الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، بحيث تكون أكثر مرونة من حيث ترقية وتشجيع المبادلات الدولية.

V. الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية تمثلت في مرحلة الحماية ومرحلة الانفتاح المحدود والحتمي بتوجيهات المؤسسات الدولية ثم مرحلة البحث عن التحرير والانفتاح التجاري، كما أن السياسة التجارية في الجزائر تتضمن عناصر الحماية التجارية، بالإضافة إلى عناصر وإجراءات وقوانين تشجيع الصادرات، المفكرة لآليات الحوكمة والبنية التحتية الهشة على صعيد التجارة الخارجية، مما جعلها غير فعالة ولا تصب في إزالة العقبات التي تحول دون تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وأهمها صعوبات عمليات التحويل المالي نحو الدولة التي تصدر إليه المنتجات الوطنية.

أما بالنسبة لمحل قطاع التجارة الخارجية من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والاستثمارات العمومية، وبالرجوع لتوزيع الانفاق على القطاعات وكذا من خلال تحليل للميزان التجاري الذي اتضح من خلاله تراجع في العدد السلع المصدرة خارج المحروقات من 108 سلعة سنة 2005، إلى 98 سلعة سنة 2012، إلى 93 سلعة سنة 2016.

وبالتالي فإن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح ودقيق على التجارة الخارجية الجزائرية، وعليه يمكن أن نستنتج بأن حتى فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن لها أثر ضمن هذه المخططات

VI. الهوامش والإحالات:

1. بن حمود سكيبة. (13 ماي، 2013). مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق. السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 07. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
2. زقيرير، ك. ج. (2018). إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفق 2030. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 113، (5).
3. صالح تومي، عيسى شقيقب. (2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002). مجلة الباحث، (4)، 02.
4. صالح مفتاح. (21/20 أبريل، 2004). تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق. الملتقى الوطني الأول: حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية. الجزائر: المركز الجامعي بشار.
5. ضيف، أ. (2012). دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. ق. 1. والاقتصادية (Éd. مجلة معارف، 178، (12).
6. طالب دليلة. (2018). أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (3)، 236.
7. فطيمة حفيظ. (2012). الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، 84. الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة باتنة.
8. للإحصاء، أ. أ. (1962-2011). حوصلة إحصائية، فصل التجارة الخارجية. الديوان الوطني للإحصاء.
9. محمد، س. (2017). محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري. الجزائر: قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت.
10. مخلوفي عبد السلام. (2005). أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي. الجزائر، المركز الجامعي بشار: مكتبة الاقتصاد العام.
11. مدني بن شهرة. (2014). سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: البرنامج والآثار. مجلة بحوث اقتصادية، 05.